الملخص

اكتسبت المضايق والممرات البحرية أهمية استراتيجية في مدركات الدول؛ كونها تؤثر في مجالات الأمن الوطني الشامل، وخاصة في ابعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية، ونظراً لتلك الأهمية فقد سعت القوى الكبرى والقوى الاقليمية المتنافسة، طامحةً للسيطرة أو التواجد في تلك المضايق أو الممرات البحرية ضمن الصراع على مناطق النفوذ ذات القيمة الجيوستراتيجية، كون هذه المضايق والممرات البحرية ممراً للتجارة الدولية بشكل عام، والنفط والغاز بشكل خاص، وفي حالة تعرضت هذه الممرات والمضايق البحرية إلى أي اختناقات أو تهديدات عسكرية أو أمنية فان الأسواق العالمية التجارية والنفطية ستتعرض إلى ازمات ذات ابعاد متعددة ومستويات مختلفة اذا ما تعرض الامن البحري لاي اختراق عسكري او إرهابي.

يشكَّل كلّ من الخليج العربي والبحر الأحمر ذراعاً ملاحياً يكاد يكون من غير الممكن الفصل بينهما من الناحية الجغرافية والسياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والثقافية والامن البحري الدولي، نظراً لأنَّ هذين المسطحين المائيين يرتبطان استراتيجياً من حيث الأهمية، ويكونان معاً حالة من التكامل الجيوستراتيجي لأي دول تحاول الحصول على مكانة هامة في منطقة الشرق الأوسط على المستوى الدولي او الإقليمي سواء من قبل الدول التي تنتمي إلى منطقة الشرق الأوسط والمناطق المحيطة بها كمنطقة القرن الافريقي ، أو من قبل القوى الدولية الكبرى ، إذ يشكل هذان المسطحان معاً من الناحية الجغرافية والاستراتيجية ذراعاً ملاحياً وواحداً من اهم الممرات المائية على صعيد النقل البحري والتجاري، فضلاً عن أنهما من أهم الممرات الرئيسة لنقل النفط الخام إلى دول العالم كافة، فمنطقة الخليج العربي تعد أهم نقطة لإنتاج وتصدير النفط الخام في العالم، ويعد البحر الأحمر من اهم الطرق والممرات البحرية التي يسلكها أكثر من ثلثي انتاج الطاقة المنتجة في الخليج العربي المتجه الى مختلف قارات العالم ولاسيما قارة (أوربا وامريكا الشمالية) فضلاً عن خاصية أخرى يمتاز بها كل من الخليج العربي والبحر الأحمر متمثلاً في احتوائه اثنين من أهم المضايق البحرية في العالم وهما مضيق (هرمز) الذي يعد بوابة الدخول الى الخليج العربي ومضيق (باب المندب) الذي يعد بوابة الدخول الجنوبية الى البحر الأحمر وكذلك واحدة من أهم قنوات الملاحة البحرية في العالم وهي (قناة السويس) البحرية، التي تربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط، فمن الناحية الجيوسياسية سعت كثير من القوى الدولية والإقليمية الى مد نفوذها أو محاولة فرض سيطرتها للتحكم بهذه الممرات الاستراتيجية باستعمال الوسائل السياسية والدبلوماسية والعسكرية و الاقتصادية.

وللاحاطة بما تقدم فقد قسمت الدراسة على مقدّمة وخاتمة وأربعة فصول، تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي لكلٍّ من التنافس الدولي والأمن البحري والمضايق البحرية، وقُسّم الفصل على ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول مفهوم التنافس الدولي والمفاهيم ذات العلاقة فضلاً عن النّظريات المفسّرة لظاهرة التنافس وأدواته، في حين ركّز المبحث الثاني على مفهوم الأمن البحري ومستوياته وتهديداته، أمّا المبحث الثالث فقد تخصّص في تبيان مفهوم المضايق البحرية ومركزها القانوني فضلاً عن أنواع تلك المضايق في العالم.

أمّا الفصل الثاني فقد درسَ الأهميّة الاستراتيجية لمضيقي هرمز وباب المندب محلّ الدراسة، وقد قُسّم الفصل على مبحثين، ركز المبحث الأول على الأهميّة الاستراتيجية لمضيق هرمز ومنطقة الخليج العربي، وركز المبحث الثاني على الأهميّة الاستراتيجية لمضيق باب المندب والبحر الأحمر.

وحَلَّلْنَا في الفصل الثالث الإدراك الاستراتيجي الإقليمي والدولي تجاه مضيقي هرمز وباب المندب، وقد قُسّم الفصل على مبحثين، تناول المبحث الأول الإدراك الاستراتيجي الإقليمي والدولي تجاه مضيق هرمز، في حين خُصِّص المبحث الثاني لبيانِ الإدراك الاستراتيجي الإقليمي والدولي تجاه مضيق باب المندب.

وبيَّن الفصل الرابع أهمّ المتغيّرات في التنافس الدولي على مضيقي هرمز وباب المندب وانعكاساتها على الأمن البحري وآفاق المستقبل، وقد قُسّم على ثلاثة مباحث، ركز المبحث الأول على المتغيّرات المؤثرة في التنافس الدولي على مضيقي هرمز وباب المندب، في حين ركز المبحث الثاني على تبيان انعكاسات ذلك التنافس على مضيقي هرمز وباب المندب وعلى الأمن البحري، وخُصِّص المبحث الثالث والأخير لبيان استشراف الدراسة حول الأمن البحري في مضيقي هرمز وباب المندب.